دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أزمة السلطة السياسية: دراسة في الفكر السياسي العربي
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	مخيمر، عماد مصباح
المجلد/العدد:	مج43, ع498
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	9 - 22
رقم MD:	1076776
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الفكر السياسي، السلطة السياسية، الديمقراطية، المجتمع المدني، الوطن العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1076776

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أزمة السلطة السياسية: دراسة في الفكر السياسي العربي(*)

عماد مصباح مخيمر(**)

باحث في العلوم السياسية ـ فلسطين.

مقدمة

تعَدّ أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي نتاجًا لمكوّنات متداخلة وبصيغ مختلفة متنافرة غابت عنها المزاوجة العقلانية، حيث تمثل المكوّن **الأول** بالموروث الديني ـ الثقافي العربي المستند إلى سياقاته التاريخية الخاصة به والمغايرة للواقع الحالي، وتمثل المكوّن **الثاني** في الفكر الحداثي الأوروبي بعقلانيته وبسياقاته المكانية والتاريخية المختلفة عن الواقع العربي، علاوة على أن المكوّن الأول كانت له الصدارة والأساس في العقل العربي، بحيث إن كل وافد إلى هذا العقل سيواجه حالة صراعية مع هذا المكوِّن، وهو ما يجعل الأمور تبدو وكأن هناك عملية تبديل وإحلال تبدو مهددة له، وبالتالي يستنفر قواه ـ أي المكوّن الأول ـ لدحر الوافد الجديد أو على الأقل إفراغه من محتواه كونه أتى من سياق يختلف عن السياق الذي جاء منه الفكر الحداثي الأوروبي.

يكتسب موضوع الفكر السياسي العربي ودوره في إحداث أزمة السلطة السياسية أهمية خاصة، حيث إن أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي هي نتاج مكوّنات تفاعلت خارج الإطار العقلاني، وبطبيعة الحال فإن نتاج هذا التفاعل كان متخذًا شكل مصدره اللاعقلاني. فالمكوّنات الفكرية المرجعية العربية مثلت سمات هوية تتسم بالجمود والانشداد إلى الماضي وفاقدة لمقومات التطور. وجاء الفكر الحداثي الأوروبي ليضيف مكوّنًا آخر لأزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، وذلك لطبيعة التعاطي معه، فالمكوّن الحداثي كان نتاجًا لتبلور منهجية عقلانية،

(*) تمثّل هذه الدراسة الخلاصة التنفيذية لكتاب سيصدر قريبًا عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

(**) البريد الإلكتروني: emadmmm2015@gmail.com.

وفي الحالة العربية تم التعاطي مع هذا المكوّن بشكليه بعيدًا من الجوهر العقلاني المؤسس له، لتكون محاولة المزج والتوفيق بين مكوّن نزعت عنه العقلانية مع مكوّن مصدره العقلانية، فكان التناقض الذي أنتج الفجوة ما بين الفكر والممارسة، لتولد أزمة السلطة السياسية بكل نتاجاتها من أزمات ديمقراطية وسياسية وقانونية.

نطمح من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى **الأهداف** التالية:

• تفكيك المرجعيات الفكرية المكوّنة لأزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، وإبراز طبيعة العلاقة بينها وصولًا إلى إعادة صوغ عقلانية لهذه العلاقة التشابكية بين هذه المكوّنات.

• القراءة العقلانية ـ التاريخانية لأزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، بالرجوع إلى الجذور الفكرية ـ التاريخية الأساسية التي ساهمت في ترسيخ هذه الأزمة.

• الكشف عن المظاهر المجسدة لأزمة السلطة السياسية من قانونية وسياسية، حيث يساهم ذلك في إبراز مدى الخطورة التي تشكلها هذه الأزمة على الواقع العربي في مواجهة التحديات التي تحيط به.

• تزويد المكتبة العربية بمادة قد تساهم في إعادة الاعتبار للقراءات العقلانية في تشخيص الأزمات كخطوة حتمية لتفكيكها وتجاوزها.

1 ـ في المنهج

تتمثل **الإشكالية الأساسية** لهذه الدراسة بمعرفة ماهية المحددات الجوهرية لمسار أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، وذلك من منطلق الكشف عن الطبيعة العلائقية لهذه المحددات التكوينية لهذه الأزمة، ممثلة بالموروث الفكري ـ الديني العربي، والفكر الحداثي الأوروبي، حيث تكونت أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي كنتاج للمزاوجة اللاعقلانية لمكوّناتها. إن غياب المزاوجة العقلانية للثنائية المكوّنة للسلطة السياسية، أدى إلى التباس مفاهيمي علائقي في الفكر السياسي العربي كأحد مظاهر أزمة السلطة السياسية، انعكس على العلاقة غير المتوازنة بين الحكام والمحكومين لصالح الحكام سطوة وغلبة.

وتنطلق **منهجية البحث** من مفهوم التفكيك في إطار منهج الفلسفة السياسية، حيث يهتم هذا المنهج بعدة قضايا كبرى منها قضية وظائف الدولة الأساسية، وقضية من يحكم، وقضية مصدر القانون وإلزاميته. أما القضية الأخيرة فهي المتعلقة بفلسفة التاريخ التي تُعنى باستبطان حركته الداخلية، لمعرفة وجهتها العامة، واستنباط خلاصات الدروس والعبر التي تنطوي عليها الأحداث التاريخية[1]. أما في ما يتعلق بالتفكيك فهو يرتكز ـ كما يرى دريدا ـ على فهم العالم عبر ثنائية تفترض أن الطرف الأول فيها يسبق الثاني وأنه أعلى منها منزلة، والسبب في ما سبق يعود إلى أن الطرف الثاني يهدد القيم التي يشدد عليها الطرف الأول، وهي قيم تتضمن معنى

(1) نور الدين علوش، «تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة: من هابرماس إلى نانسي فرايزر،» **إضافات**، العددان 26 ـ 27 (ربيع ـ صيف 2014)، 79 ـ 80.

الحضور والقرب والخصوصية والصفة المميزة والهوية والحقيقة المعتبرة سيادة واعية والخبرة الحية وكمال المعنى، وفي العادة تمزق الأطراف الثانية كل هذه القيم اليقينية المانحة للسلطة[2].

إن مصدر السلطة في الفكر السياسي في الوطن العربي خضع للنظريات المتعارف عليها: نظرية الحق الإلهي، ونظرية العقد الاجتماعي، ونظرية الغلبة والقوة أو العصبية.

إن الاعتماد على منهجية تنتمي إلى الفلسفة السياسية، تحتم القيام بعملية تفكيك كضرورة للقيام بعملية نقدية، إضافة إلى أن فهم الواقع يمر عبر ثنائيات، الطرف **الأول** هو الأصل وصاحب القيم المؤسسة، أما الطرف **الثاني** فهو الاختلاف بقيمه ومكوّناته. من هنا يقوم الطرف الأول بالقضاء على الطرف الثاني، وإلغاء تأثيراته. وهذا ما يمكن ملاحظته في الحالة العربية وبخاصة في السلطة السياسية، حيث إن مباشرتها وممارستها تتمم في غالب الأحيان وفقًا للموروث التاريخي كتعبير عن الأصالة؛ في المقابل يكون الطرف الثاني، الحداثة التي تحاول بدورها أن تأخذ دورًا تكوينيًا في التأسيس للسلطة السياسية، ولكنها وفقًا للمعيارية القائمة على الثنائية تتخذ شكل الطرف الثاني، وهذا يعني تولد الصراع ما بين الطرف الأول أي الأصالة، والطرف الثاني الحداثة.

2 ـ أهمية البحث

تتمثل **الأهمية الأساسية** للبحث بمحاولة التأصيل والمزاوجة العقلانية لثنائية مكوّنات السلطة السياسية في الوطن العربي (الموروث الديني ـ الثقافي العربي، والفكر الحداثي الأوروبي)، وذلك كبديل لتلك المزاوجة اللاعقلانية غير المرشدة للثنائية ذاتها. إضافة إلى المساهمة في بناء الأطر العملية وتقديم الحلول الواقعية من خلال القراءة العقلانية والمنهجية والتفكيك والتحليل لجميع المعوقات المرتبطة بأزمة السلطة، إضافة إلى أن هذه الدراسة ستحاول الربط ما بين الفكر والممارسة بما يحقق إطارًا عمليًا بأسس فكرية يتمكن من تقديم الحلول لأزمة السلطة. وفي جانب آخر تعَدّ هذه الدراسة إحدى حلقات الدراسات المتعلقة بالإصلاح السياسي في الوطن العربي ولكن مع تركيزها على أزمة السلطة السياسية، وهو ما قد يجعلها استكمالًا لما سبقها من دراسات، وإرهاصًا لدراسات أخرى تليها.

هذه الدراسة ليست سوى محاولة متواضعة للمساهمة في كشف الغموض عن أزمة استفحلت عميقًا في الواقع العربي؛ أزمة تجسدت في سلطة سياسية جاءت مأزومة في أسسها، ومباشرتها، وممارستها، وتداولها وانتقالها، فكانت النتيجة الانحراف الوظيفي لهذه السلطة، تجسد ذلك في سطوة وغلبة من يملكون زمامها في مواجهة محكوميهم، وحتى على مستوى مكوّنات السلطة السياسية نفسها، كانت الغلبة للسلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس أو الملك، في مواجهة السلطات الأخرى التشريعية والقضائية. من خلال البحث في المرجعيات الفكرية التي استندت إليها السلطة

(2) جاك دريدا [وآخرون]، **مدخل إلى التفكيك (البلاغة المعاصرة)**، تحرير وترجمة حسام نايل؛ تصدير محمد بدوي (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2008)، ص 25 ـ 26.

السياسية في الوطن العربي، ومن خلال التفكيك العقلاني ـ التاريخاني لهذه المرجعيات، من الممكن الوصول إلى أهم المؤشرات الدلالية لتفكيك وتجاوز الأزمة.

3 ـ المرجعية الفكرية

سنحاول الوقوف على المصادر المرجعية للفكر السياسي العربي المرتبط بالسلطة السياسية. فالتفكير السياسي الإسلامي ينتمي إلى موروث كبير من الكتابات الفقهية التي تندرج في ثلاثة صنوف: **الأول** كتب الأحكام السلطانية التي تهتم بالجانب السياسي للدولة من وظائف وجيش وأشكال التدبير السياسي وحكم الرعايا، و**الثاني** كتب السياسة الشرعية التي تنشغل بالجانب المدني من حياة المسلم من حقوق وواجبات، و**الثالث** كتب مرايا الأمراء أو نصائح الملوك، وهذه الصنوف الثلاثة نشأت في سياقات تاريخية وسياسية معينة[3]. وبطبيعة الحال فإن المرجعيات الفكرية المؤسسة لظاهرة السلطة السياسية، تخضع لخصائص عدة تنطلق من مصادر ثقافية وفلسفية متنوعة، وهذه الخصائص المرجعية قد تحدد شكل مباشرة السلطة السياسية في أي نظام سياسي، وعلى جانب آخر تتباين خصائص المرجعيات الفكرية المبررة لمباشرة السلطة، فتلك المتعلقة بالنظم السياسية الجمهورية قد تختلف عن تلك المتعلقة بالنظم السياسية الملكية، وبالتالي يكون تحديد هذه الخصائص جانبًا مهمًا في عملية فهم عملية تبرير مباشرة السلطة.

إن العلاقة بين الفكر والسياسة في دولة الإسلام لم تكن تتحدد بسياسة الحاضر وحده، كما هو الشأن في المجتمعات المعاصرة، بل كانت تتحدد أيضًا بسياسة الماضي.

إن مسألة كونية المرجعيات الفكرية العربية المرتبطة بالموروث، وهي الأساس للسلطة السياسية بكل أشكالها وأنماطها في الوطن العربي. يمكن القول هنا بأن أغلبية نظم الحكم العربية سواء تلك التي اختارت شيئًا من الانفتاح الديمقراطي أو خلافه، هذه الأنظمة بقيت بلا مرجعية ثابتة، إلا ما تستدعيه الحاجة السياسية والضرورة التي تساعدها على تجديد عناصر سيطرتها وتحكمها في الوضع السياسي، لذا حرصت دائمًا على أن تظهر بهويتها المزدوجة التي تتأسس على الشرعية الدينية حينًا، وعلى المشروعية الديمقراطية والحداثية حينًا آخر[4]. وكنتاج طبيعي لتشوّه البنية الفكرية في الوطن العربي والتباسها، فإن مصدر السلطة السياسية يأتي مأزومًا، كاشفًا عن الفجوة الواسعة ما بين فكر مؤسس، وممارسة لا تعكس هذا الفكر. فالممارسة يتنازعها تياران: **الأول** يرتبط بموروث ثقافي إسلامي ـ عربي بخصائص وسمات ثقافية، و**الثاني**

(3) معتز الخطيب، «الوسطية الإسلامية وفقه الدولة: قراءة نقدية،» في: مجموعة المؤلفين، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 165 ـ 166.

(4) عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة (إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 53 ـ 54.

يرتبط بأفكار حداثية أوروبية قد تحمل التناقض وعدم التجانس مع هذا الموروث. علاوة على غياب العقلانية وتمظهر السطحية في التعامل مع كلا التيارين.

نعود إلى الموروث الفكري العربي لنجد أنه على الرغم من أن ابن خلدون قد جعل الدولة المحور الرئيسي لأبحاثه في العمران البشري، إلا أنه لم يطرح مشكلة سلطة الدولة، المتعلقة بالسؤال التالي: من أين يستمد الحاكم سلطته؟ وكما هو معلوم فإن أهم النظريات التي تجيب عن هذا السؤال هي: نظرية الحق الإلهي، نظرية العقد الاجتماعي، نظرية التنازع والغلبة[5]. إذًا ابن خلدون لم يبتكر نظرية خاصة بمصدر السلطة، فهو اهتم بالدولة وبمراحلها من دون الاهتمام بسلطة هذه الدولة، وعلى الرغم من تفسيره لمفهوم الملك إلا أن هذا التفسير ارتبط بمسألة الحفاظ على الدولة من خلال الحفاظ على الذات وبقاء النوع، أكثر منه تفسيرًا لسلطتها، وحتى في مسألة العقد الاجتماعي فهو قائم على أساس من الهدم للدولة القديمة المضمحلة وبناء دولة حديثة، لا على تحديد شكل العلاقة بين الحكام والمحكومين.

4 ـ المرجعية الملتبسة للسلطة السياسية العربية ـ الإسلامية

هناك مسألة مهمة ترتبط بالتمظهر الالتباسي للمصادر المرجعية للسلطة السياسية في الوطن العربي، إذ إنه ليس من المستبعد أن تكون السلطة مستندة في شرعيتها إلى مصدرين معًا، مثل التقاليد والعلاقات القانونية، أو أن الروابط الدينية هي الأساس في العلاقة بين الحكام والمحكومين. ومع الظاهرة الاستعمارية الأوروبية منذ القرن التاسع عشر ظهرت هياكل جديدة، نتج منها اختلال العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، وبعد الاستقلال أبقت بعض النخب السياسية على المصدر التقليدي الذي يستند إلى الإسلام، بينما حاول البعض الآخر بناء مصدر جديد للشرعية تمثل بالمصدر الدستوري ـ القانوني[6]. إن مصدر السلطة في الفكر السياسي في الوطن العربي خضع للنظريات المتعارف عليها: نظرية الحق الإلهي، ونظرية العقد الاجتماعي، ونظرية الغلبة والقوة أو العصبية. ومما سبق نلاحظ أن مصدر السلطة في بدايات نشوء الدولة الإسلامية خضع بالكامل لنظرية الحق الإلهي مع نظام الخلافة، ثم انتقل إلى نظرية الغلبة والقوة والعصبية مع انهيار نظام الخلافة وبدايات الدولة الأموية وحتى سقوط الدولة العباسية وما تلاها، ومع بدايات العصر الاستعماري بدأ التأثر بالغرب والتعرف إلى نظرية العقد الاجتماعي، وهو ما أوجد مصدرًا ثالثًا للسلطة، لتأتي أفكار مثل دولة القانون والديمقراطية والليبرالية والماركسية، لتشكل في النهاية مزيجًا من المرجعيات الفكرية لمصدر السلطة، هذا المزيج أنتج حالة من الالتباس في الفكر والممارسة.

أ ـ إن العلاقة بين الفكر والسياسة في دولة الإسلام لم تكن تتحدد بسياسة الحاضر وحده، كما هو الشأن في المجتمعات المعاصرة، بل كانت تتحدد أيضًا بسياسة الماضي، ذلك لأن سياسة

---

(5) محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة (معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي)**، ط 6 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 196.

(6) خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 44، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 103 ـ 104.

الحاضر سواء بالنسبة إلى الدولة أو المعارضة كانت استمرارًا لسياسة الماضي التي لم تكن أحداثًا وحسب، بل كانت سوابق وأصولًا (قد تتخذ صفة الإلزام)، وبالتالي مادة معرفية ثقافية يتوارثها الخلف عن السلف[7]. إن مسألة التنافس على الحاضر والماضي سبب آخر لحدوث الالتباس أحد نواتج المرجعيات، فبعد أن أدّت السياسة دورها في تشكيل الثقافة الإطار العام لمنظومة المرجعيات، يأتي دور التنافس والصراع على الماضي والحاضر، وبالتأكيد سيحاول كل من أطراف الصراع تفسير الماضي وتبريره بما يخدم واقعه ومصلحته الحالية، ويسهم في تدعيم حاضره، وبناء مستقبله، وعملية التفسير والتبرير هذه ستفقد الكثير من صدقيتها وموضوعيتها، وهو ما يساهم أكثر فأكثر في حدوث حالة الالتباس وبناء واقع ملتبس مأزوم بذاته وتفاعلاته مع محيطه الداخلي والخارجي، وبالتأكيد لم تنج السلطة السياسية في الوطن العربي من هذا الأمر.

نشير هنا إلى مسألة المرجعيات الفكرية الأوروبية ودورها في إحداث الالتباس في الفكر العربي ـ الإسلامي. حيث إن هذه المرجعيات خاضعة لقاعدة تقول بأن هجرة الأفكار قلّما تتم من دون أن تفقد تلك الأفكار من قيمتها، فذلك لأنها تفصل الإنتاجات الثقافية عن منظومة الأطر المرجعية التي تحددت بالنسبة إليها بوعي أو من دون وعي، لذا فإن ظروف هجرة الأفكار تتطلب وبشدة إبراز الأطر المرجعية التي قد لا تتضح في الظروف العادية، إضافة إلى أن التعامل مع هذا المنتوج الفكري كما هو بأصالته ينشأ عنه خطر السقوط في السذاجة والتبسيط والبعد عن الموضوعية والمنطقية[8]. إن مسألة فقدان الأفكار قيمتها في حال هجرتها يمكن تلمسه بوجه قد يكون واضحًا في حالة الالتباس المؤدية إلى أزمة النظرية والتطبيق في موضوع السلطة وتنظيم انتقالها إلى نقطة وجود فجوة ما بين المفاهيم المؤسسة والممارسة العملية، وهذه الفجوة نتاج مباشر لحالة الالتباس الناتجة من التناول الخاطئ للمفهوم، علاوة على عدم الوقوف على قواعد العقلانية والتاريخانية في النظرية والتطبيق، وهذا يمثل شأنًا كابحًا ومعوقًا لعملية التنمية والتطور المطلوب إحداثها، في مواجهة متغيرات الواقع.

وهكذا فإن المرجعيات المؤسسة للفكر السياسي بوجه عام والمبررة لمباشرة وممارسة السلطة السياسية في الوطن العربي تسبب في إحداث التباس سواء على مستوى المفهوم أو على مستوى الممارسة، حيث تستند الحالة المفاهيمية للوطن العربي في معظمها إلى مرجعيات ثقافية عربية كتبت في ظروف صراعية ووفقًا لإمكانات علمية ومنهجية تتباين مع الواقع الحالي، فتسبب في ترسيخ مفاهيم لا تتماهى مع الواقع الحالي الذي من المفترض أن يمثل بيئتها الحاضنة، وبالتالي كان النتاج التباسًا مفاهيميًا لا يستجيب لحاضنته ولا يعبر عنها.

نشير هنا أيضًا إلى مسألة مرتبطة بصورة وثيقة بالتأسيس الفكري الملتبس للسلطة السياسية في الوطن العربي وهي فكرة السياسة الشرعية والسياسة الصلاحية للدولة في الفكر الإسلامي التي ترتبط بالعدل الذي هو المبدأ المركزي لبنيان هذه الفكرة. وحتى يثمر العدل

---

(7) محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي**، نقد العقل العربي؛ 1، ط 10 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 346.

(8) بيير بورديو، **الرمز والسلطة**، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، ط 3 (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2007)، ص 46.

عمرانًا طيبًا لا بد من أن تنصاع الرعية، وهي العبارة التي دأب على استحضارها وتكرارها الكتاب السياسيون منذ الماوردي. وقد أشار الطهطاوي إلى العدالة بكونها هي العدالة القانونية التي تهدف إلى رفع الظلم عن الناس في سائر الحقوق، وهذه العدالة مرتبطة بصورة وثيقة بسائر أشكال الحرية[9]. إن فكرة القانون وعلاقته بالسلطة السياسية في الوطن العربي لها جذور فكرة مرجعية تمثلت بكتابات ابن خلدون والماوردي في العصور الوسيطة للإسلام. وفي عصر النهضة هناك العديد من المفكرين الذين ربطوا ما بين فكرة القانون وممارسة السلطة السياسية، ورأينا الاستئناس ببعضهم، فالطهطاوي ربط بين فكرة العدالة ـ كتجسيد لفكرة القانون ـ لرفع الظلم بين الناس والحفاظ على الحريات السياسية والمدنية للمواطنين، كأحد أهم واجبات ومبرر مباشرة السلطة السياسية في إطار ثلاثية الحرية والمساواة والعدل، كأسس لتأسيس علاقة عقلانية تربط ما بين القانون والسلطة السياسية.

إن الصورة الوحيدة للوصول إلى السلطة في الوطن العربي التي هيمنت منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، هي الاستيلاء بالعنف على السلطة.

أما خير الدين فهو يقيس على المثال الأوروبي القائم على الأخذ في التنظيمات الدنيوية المؤسسة على العدل والحرية، وهي مبدأ ما أحرزه الأوروبيون من قوة وثراء ونماء ورفاهية وأمن وحسن إمارة. ويؤكد بأن السياسة المعقولة العادلة المفضية إلى حسن انقياد الرعية وطاعتهم لا ينبغي لها أن تقوم على الاستبداد والظلم، وإنما على مشاركة أهل الحل والعقد للملوك في الكليات السياسية مع جعل المسؤولية في إدارة المملكة على الوزراء المباشرين لها بمقتضى قوانين مضبوطة مراعىً فيها حال المملكة[10]. إن خير الدين يرى أن النموذج الأوروبي وسلطته السياسية القائمة على التنظيمات والمؤسسات وفي إطار الفكرة القانونية كمؤسسة للعدل والحرية، هو الأساس للأمن والرخاء الذي تعيشه أوروبا. وأكد أن وجود القانون سيلغي الاستبداد وسيضمن علاقة بين الحكام والمحكومين ستحقق المصلحة العامة ما دامت في ظل قوانين عقلانية تكرس واقع ومعطيات المجتمع، ولكن هذا النموذج هل تم الأخذ فيه شكلًا ومضمونًا، أم تم تفريغه من مضمونه والإبقاء عليه شكلًا، انسجامًا أن كل وارد هو تهديد للأصالة؟ ولعل أهم ما يميز الفكر الحداثي هو العملية الديمقراطية، فما هو موقف السلطة السياسية في الوطن العربي من ذلك؟

5 ـ العلاقة بين العملية الديمقراطية وطبيعة النظام السياسي

تبنت بعض البلدان العربية نظام الحكم الملكي الوراثي الديمقراطي النيابي، وأقرته في دساتيرها، وبعضها الآخر أقر بنظام الحكم الأميري الديمقراطي، وهناك عدد كبير من هذه الدول، أخذ في نظام الحكم الجمهوري الديمقراطي البرلماني. كما أن معظم الدساتير العربية تضمنت

(9) فهمي جدعان، **المقدس والحرية وأبحاث ومقالات أخرى من أطياف الحداثة ومقاصد التحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص 126 ـ 127.

(10) المصدر نفسه.

أحكامًا تقضي بتوزيع السلطات بين هيئات متعددة، وبالتالي لم تحصر السلطة في يد شخص واحد أو هيئة واحدة، بل إنها أقرت بمبدأ الديمقراطية[11]. لكن هذا الإقرار بمبدأ الديمقراطية لم يخرج عن كونه مجرد نصوص ومواد في دساتير معظم البلدان العربية. هذه النصوص والمواد كانت لمجرد إظهار الجانب الدستوري للدولة العربية، وكونها دولة قانون، ولكن في واقع الممارسة يكون التباين، حيث إنه من الملاحظ غياب شبه تمام للفصل بين السلطات وبخاصة ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وهذا ما يمكن الوقوف عنده من خلال النصوص الدستورية التي تمنح رئيس الجمهورية أو الملك الحق في اقتراح القوانين وإلغائها، وفي حال تعارضها مع قاعدة دستورية، فإن الغلبة تكون للمرسوم الرئاسي أو الملكي.

من العوامل المؤدية إلى تكوين أزمة السلطة السياسية عربيًا عدم التوازن في مرجعيات مباشرة السلطة السياسية، والترتيب غير المتوازن لآليات انتقال السلطة السياسية.

تبرز هنا مسألة غلبة الماضي ممثلًا بالموروث الفكري وهيمنته وتأثيره في الحاضر في الحالة العربية وتأثيره في مسألة غياب النمط الديمقراطي في عملية تداول السلطة ومباشرتها. إن الصورة الوحيدة للوصول إلى السلطة في الوطن العربي التي هيمنت منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، هي الاستيلاء بالعنف على السلطة، وفي نسخة متكررة من ذلك الاستيلاء هي: الانقلاب العسكري، وهو ما يفسر إخفاق النخب الوطنية والتقدمية العربية في الوصول إلى السلطة من طريق الجماهير، فهذه النخب انتدبت نفسها لتمثيلها والزج بها في الحياة السياسية، لقد حصلت عشرات الثورات الشعبية العربية في منتصف القرن العشرين، لكنها أخمدت بعنف وحشي من النظم الحاكمة[12]. إن صورة الوصول إلى السلطة السياسية بالعنف قد يكون ترجمة للمرجعيات الفكرية الموروثة، التي تبرر وتجيز مسألة الاستيلاء على السلطة السياسية باستخدام العنف تحت مسمى الغلبة، ولم تكتف بذلك بل منحتها شرعية لاحقة، في الوقت الذي كان يجب أن تكون الشرعية شرطًا للوصول إلى السلطة. وهذا ما يمكن أن يفسر أنه منذ خمسينيات القرن العشرين والنمط أو الشكل للوصول إلى السلطة هو النمط العنيف المرتبط بالثورات والانقلابات العسكرية.

ومن العوامل المؤدية إلى تكوين أزمة السلطة السياسية عربيًا عدم التوازن في مرجعيات مباشرة السلطة السياسية، والترتيب غير المتوازن لآليات انتقال السلطة السياسية، وهو ما أدى إلى ترسخ أزمات ديمقراطية ـ سياسية وقانونية، فعلى مستوى الأزمة الديمقراطية ـ السياسية هناك الأزمة المتعلقة بانسداد التداول السلمي للسلطة، وتراجع قضايا المواطنة والمجتمع المدني

(11) سعدي محمد الخطيب، **حقوق الإنسان وضماناتها الدستورية في اثنتين وعشرين دولة عربية (دراسة مقارنة)** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص 164.

(12) عبد الإله بلقزيز، «أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**، تحرير عبد الإله بلقزيز (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 17.

والمشاركة السياسية. أما الأزمة القانونية فإنها أبرزت مظاهر تتعلق بأزمة دولة القانون بكل مكوّناتها، ومنها على سبيل المثال أزمة صنع القرار السياسي كأحد مظاهر أزمة دولة القانون، وارتباطه بغياب مبدأ تدرج القاعدة القانونية. ثم تأتي مسائل مهمة تتعلق بأزمة قانونية السلطة السياسية مثل مشروعية وشرعية السلطة السياسية في الوطن العربي.

أ ـ أزمة الديمقراطية السياسية العربية

لا يمكن لأي حديث عن الديمقراطية العربية إلا أن ينطلق من الإشارة إلى أن التجربة العربية ـ الإسلامية في المجال السياسي قبل الاحتكاك أو الاصطدام بالغرب في العصر الحديث، حيث اتسمت هذه التجربة بأفق وممارسة سياسية تختلف نمطيًا عن الليبرالية الغربية وما تشتمل عليه من أشكال وممارسات ديمقراطية[13]. إن الاحتكاك الفكري بين الوطن العربي والغرب قد نتج منه استيراد مفاهيم وعلى رأسها الديمقراطية، ولكن عملية استيراد المفهوم لم تكن كافية لتحقيق طفرة نوعية وتحول في اتجاه تحقيق التقدم النوعي في المجالات والمناحي كافة، فواقع الأمر يؤشر إلى أن الوطن العربي في أحيان كثيرة يتعاطى مع الديمقراطية على أنها عملية انتخابية صورية فقط، على الرغم من أن العملية الانتخابية هي أداة ديمقراطية تجسد مبدأ المشاركة الشعبية كونها منظومة اجتماعية وسياسية وثقافية تعكس مسألة السيادة الشعبية بكل ملحقاتها، وأن الشعب هو مصدر السلطات، وهو الأحق في منح الشرعية لحكامه.

ب ـ إشكالية المواطنة والمجتمع المدني

تعد المواطنة مسألة مهمة تؤشر إلى نتاج مهم لتكوين أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي وهي إشكالية المواطنة والمجتمع المدني، فالمواطنة تعتبر لصيقة بالفرد، ويرتبط بها عدد من الصفات والحقوق والواجبات. أما المجتمع المدني فهو الشكل أو الإطار الذي يضم المؤسسات غير الحكومية، التي تُعد تجسيدًا لتفاعل أعضاء المجتمع أو المواطنين مع قضايا وطنهم، وهي تعكس مدى وجود أزمة ديمقراطية ـ سياسية من عدمها، من خلال مؤشرات دلالية كالمشاركة السياسية وغيرها.

يرى سمير أمين أنه حتى الآن لم يدرك أصحاب الرؤية الوطنية في الوطن العربي، العلاقة الوثيقة التي ربطت الحكم الاستبدادي بجمود المجتمع، وبالتالي غياب قدرته على مواجهة فعّالة للتحديات المتصاعدة. ثمة مؤسستان تحتلان مقدمة المسرح في البلدان العربية المعاصرة: المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية، لذا يتسم المسرح السياسي المعاصر بغياب المجتمع المدني، بمعنى عدم اعتراف السلطة السياسية في أغلبية البلدان العربية بتعددية المصالح العاملة في تحريك الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والاعتراف بشرعية تنظيمها وحرية إظهارها[14]. لقد

---

(13) يوسف الصواني، «اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 420 (شباط/فبراير 2014)، ص 10.

(14) سمير أمين، «في أصول الدولة الاستبدادية،» ضمن الملف الإسلام السياسي العربي وجذوره التاريخية، مجلة **الطريق**، العددان 14 ـ 15 (صيف ـ خريف 2015)، ص 41.

ربط سمير أمين ما بين ظهور الدولة الاستبدادية واختفاء المجتمع المدني الفاعل في الوطن العربي، فجمود المجتمع يعني عدم قدرته على المواجهة، بحيث ترك المجال فسيحًا أمام المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية لتسيطر على المجتمع نفسه، هذه السيطرة أدت إلى غياب شبه كامل لمفهوم التعددية على مختلف المستويات وبخاصة السياسية والاقتصادية. من هنا تظهر أهمية المجتمع المدني كفاعل نشط يمتلك القدرة على بلورة شكل المجتمع بكل مكوّناته، وما يتعلق به من قضايا تتعلق بمفهوم المواطنة، إضافة إلى منع استبداد السلطة السياسية، بما يملكه من أدوات فاعلة تمكنه من وضع حد لأي استبداد من جانب السلطة السياسية.

ج ـ التباس مفهوم الدولة

من مظاهر الأزمة الديمقراطية العربية أيضًا التباس مفهوم الدولة وضبابيته وغموضه في الفكر السياسي العربي، وهو ما أدى إلى فجوة كبيرة تتعلق بأسس بناء الدولة في الوطن العربي، فهذه الأسس نشأت وفقًا لمرجعيات متشابكة ومتباينة وتحمل أزمتها في ثناياها. فهناك المرجعيات العربية ـ الإسلامية، وهناك المرجعيات الغربية الحداثية، كلها تجمعت وتداخلت بعيدًا من العقلانية التاريخانية، لتنتج مفهومًا ملتبسًا ساهم في إنتاج أزمات تتعلق بمكوّنات الدولة نفسها، ووظائفها، وارتباطاتها، وبنيوتها. وأشد ما تعكسه هذه الأزمات يكون على السلطة السياسية كونها المكوّن الفاعل الأهم في الدولة.

6 ـ أزمة الدولة المدنية

من أجل بناء مفاهيمي يؤطر هذا البحث، نتوقف عند أربعة اتجاهات في الفكر السياسي العربي: **الأول** اتجه نحو قبول هذا المصطلح كما جاء من الغرب، و**الثاني** قبل به من دون الوصول إلى غاياته، و**الثالث** وصل به إلى غايته من دون القبول بمرجعيته الغربية، و**الرابع** قال إنها الدولة التي يحكمها أهل الاختصاص أو هي دولة المؤسسات التي تمثل الإنسان بمختلف أطيافه الفكرية والثقافية داخل محيط حر لا سيطرة فيه لأحد[15]. إن الاتجاه **الأول** تعامل مع مفهوم الدولة كنتاج للفكر السياسي الأوروبي، متجاهلًا الوقائع والصيرورة التاريخية التي أدت إلى ولادة الدولة المدنية الحديثة في الغرب، ومتخطيًا التباين في الظروف المكانية والزمانية والثقافية والمجتمعية والاقتصادية ما بين الوطن العربي والغرب؛ أما الاتجاه **الثاني** فقد قبل بمفهوم الدولة الغربي ولكنه أحدث انفصالًا من ما بين المفهوم والغاية من المفهوم، أي أوجد الشكل بعيدًا من الغاية والمضمون؛ في حين أن الاتجاه **الثالث** حاول تحقيق الغاية أكثر من مرة من دون الاعتراف بمرجعيته المؤسسة وتحليلها وتفكيكها، وهو ما أنتج شكلًا يتناقض فيه الشكل مع المضمون؛ أما الاتجاه **الأخير** فقد قفز عن مسألة الغاية والمرجعية ونادى بدولة المؤسسات والحرية والفكر الحر بلا سند فكري مرجعي.

---

(15) عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة (إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب)**، ص 54.

أ ـ العلاقة بين الدولة والدين

إن العوامل المحددة لثنائية الدين والدولة في المرجعية النهضوية العربية ثلاثة رئيسية: استلهام التجربة الأوروبية؛ مشكل الطائفية الدينية؛ ربط النهضة بالفصل بين الدين والدولة. هذه العوامل الثلاثة تختلف اختلافًا كليًا عن تلك التي تحدد العلاقة بين الدين والدولة في المرجعية التراثية الإسلامية، وهذا ما يجعل التفاهم صعبًا...، بين من يفكر داخل هذه المرجعية، ومن يفكر داخل المرجعية النهضوية المحددة بالعوامل المذكورة، وخصوصًا عندما تربط قضية النهضة بفصل الدين عن الدولة[16]. إذًا هناك علاقة جدلية ما بين الدين والدولة في الفكر العربي ـ الإسلامي، هذه العلاقة بطبيعتها الجدلية أنتجت وجهتي نظر ما بين طرفين، **أحدهما** ينادي بالتمسك بالمرجعية التراثية والتمسك بالدين كأساس للدولة، و**الآخر** ينادي بفصل الدين عن الدولة كشرط للتقدم والتنمية والتطور. من هنا سادت حالة من الالتباس هي أقرب إلى الأزمة، بمعنى كيف يمكن المواءمة ما بين وجهتي نظر كل منهما تلغي الأخرى.

إن الاحتكاك الفكري بين الوطن العربي والغرب قد نتج منه استيراد مفاهيم وعلى رأسها الديمقراطية، ولكن عملية استيراد المفهوم لم تكن كافية لتحقيق طفرة نوعية وتحول في اتجاه تحقيق التقدم.

ب ـ أزمة دولة القانون

من نتاجات أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي هو الأزمة القانونية، وذلك انطلاقًا من أن القانون هو تجسيد لقيم مجتمع ما في لحظة تاريخية معينة، وهي ـ أي القيم ـ نتاج مرجعيات فكرية مؤسسة لها، وهناك مظاهر أزموية قد تعكس أزمة دولة القانون، حيث تعد هذه المظاهر تعبيرًا عن غياب أو ضعف وجود أحد مقومات دولة القانون أو أكثر. فهناك مسألة صنع القرار السياسي وما يرتبط بها من مسّ بتدرج القاعدة القانونية، كما توجد أزمة في النمط اللاديمقراطي لتداول السلطة، حتى وإن كان سلميًا، وبعيدًا من السيادة الشعبية وما يرتبط بها من سيادة القانون، فإن الأمر يعد مسًّا بقاعدة سيادة القانون، أحد مقومات دولة القانون، وبالتالي إحداث أزمة قانونية، ومن ثم المس بمفهوم دولة القانون وإحداث أزمة.

لا يمكن تصور النظام القانوني للدولة القانونية من دون تدرج القواعد القانونية، ويظهر هذا التدرج في سمو بعض القواعد القانونية على بعض، وتبعية بعضها للبعض الآخر، ففي قمتها القواعد الدستورية، ثم تتلوها التشريعات العادية، ثم اللوائح الصادرة من السلطات الإدارية، وهكذا يستمر هذا التدرج حتى يصل إلى القاعدة الفردية، أي القرار الفردي الصادر من سلطة إدارية

(16) محمد عابد الجابري، **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**، سلسلة الثقافة القومية؛ 29 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 97.

دنيا، وهذا التدرج يستلزم بالضرورة خضوع القاعدة الأدنى للقاعدة الأسمى شكلًا وموضوعًا. إن مفهوم تدرج القواعد القانونية هو أساس، ومن دونه يتعذر تصور وجود الدولة القانونية[17].

ج ـ أزمة تدرج القواعد القانونية

تؤشر أزمة تدرج القواعد القانونية بقوة إلى وجود أزمة ترتبط بالقانون كنتاج لأزمة السلطة السياسية. فالمفترض سموّ القانون الدستوري على بقية القوانين والتشريعات واللوائح في الدولة. فالقانون الدستوري يرتبط بصورة وثيقة بالدستور الذي يعدّ السلطة التأسيسية للدولة. من هنا تكون الضمانة بألّا تصدر تشريعات أو قوانين أو لوائح من إحدى السلطات سواء تلك التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، بهدف تحقيق مصلحة خاصة لإحداها، تتعارض أو تعلو على القاعدة الدستورية أو القانون الدستوري، أما في حالة الدولة البوليسية أو الاستبدادية فقد تصدر تشريعات وقوانين من السلطة التنفيذية تعلو وتسمو على القاعدة الدستورية. من هنا يمكن القول بأن مبدأ تدرّج القواعد القانونية يمكن اعتباره أحد محددات التمييز القانونية ما بين الدولة القانونية والدولة غير القانونية.

7 ـ مفهوم السيادة في الدولة العربية

هناك ترابط بين الأزمة القانونية ومفهوم السيادة ومرتكزاته في الحالة العربية وما ينبثق عنها من سيادة القانون وسيادة الشعب وما يربط بينهما من مفاهيم وضعية تجسدهما. إذا كانت المفاهيم الوضعية مثل المجتمع المدني والمواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية قد قامت بدور المرجعية الشرعية في صيرورة الجماعات السياسية الغربية، فإن هذه المجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت تتصل في وعي الناس وإدراكهم في الوطن العربي، بالمرجعية الشرعية الآتية من القرآن الكريم والسنّة الشريفة. إن الفكر الإسلامي حينما يسلم بوجود أمة عربية تبحث في تأسيس ثقافة الإنسان والديمقراطية، فإنه يعد الإسلام مرجعية هذا التأسيس[18]. من هذه الفقرة يظهر التباس العلاقة ما بين فكرة السيادة وفكرة القانون في الوطن العربي، فالمفاهيم المتعلقة بالمجتمع المدني والمواطنة وحقوق الإنسان والعملية الديمقراطية، كلها في مجملها تعبر عن سيادة الشعب وكونه مصدر السلطات في الدولة في إطار علاقة تبادلية تكاملية مع فكرة القانون الضامنة لذلك. في حين أنه في الوطن العربي ومن وجهة نظر الاتجاه الإسلامي حيث إن الإسلام يعتبر مرجعية للتأسيس لما سبق من مفاهيم، فمصدر السيادة والسلطة في الإسلام هو إلهي، وبالتالي لا مجال للقول بوجود سيادة للشعب أو للقانون، وهو ما يؤشر إلى التباس علائقي بين فكرتَي السيادة والقانون.

---

(17) منير حميد البياتي، **النظام السياسي الإسلامي مقارنًا بالدولة القانونية: دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة**، ط 4 مزيدة ومنقحة (عمّان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013)، ص 24 ـ 25.

(18) سهيل الحبيب، **المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية: مقدمات في استئناف المشروع النقدي للأيديولوجية العربية المعاصر** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 175 ـ 176.

يوجد عامل معياري آخر للأزمة القانونية، يظهر من خلال تسليط الضوء على الشرعية كاشتراط ضروري للحكم وللسلطة السياسية. يقول ماكس فيبر «بدون الشرعية، فإن أي حكم أو نظام، يصعب عليه أن يملك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لأي حكم مستقر لفترة طويلة»، فالحكم في محاولته امتلاك عنان الأمور، والقدرة على مواجهة المشاكل والتحديات، تختلف قدرته وكفاءته اختلافًا كبيرًا عن اكتسابه تأييد المحكومين، أو ضده بالاعتراض والرفض والمقاومة، أو بالسلبية والإهمال وعدم التفاعل معه[19]. وبالقياس على الواقع العربي، فإن الدولة العربية الحديثة في بداية تأسيسها نأت عن مصدر العقلانية القانونية لمشروعيتها وشرعيتها، واتجهت إلى المصادر الأخرى، أي التراث والتقاليد والزعامة الملهمة، وقد يكون هذا مبررًا متجاوزًا كونه ارتبط بلحظة تاريخية تمثلت بالخلاص من الاستعمار ـ وحتى ولو ظاهريًا بسبب ظهور التبعية فيما بعد ـ ولكن استمرارية هذين المصدرين وعلى نحوٍ يكاد يكون دائمًا ومستقرًا، كرّس لأزمة شرعية سياسية، كون هذه الشرعية ترتبط بالعقلانية القانونية بصورة مباشرة في نهاية الأمر. وفي غياب العقلانية القانونية كمصدر للشرعية فهذا بالتأكيد يؤدي إلى إضعافها، ولكن هذا الضعف لا يكون سببًا في ضعف السلطة السياسية والنظام السياسي، ولكنه سيكون سببًا في بروز أزمة الشرعية السياسية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى مسألة المشروعية والشرعية وفقًا للرؤية العربية البعيدة من العقلانية ـ القانونية، حيث نشأت الدولة العربية الحديثة الميلاد ـ بعد استقلالها ـ وتحصلت على قدر ما من الشرعية السياسية على الرغم من ملابسات تكوينها الحامل لبذور أزمته، وبدا أن الدولة الوطنية أداة خلاص وطني بنّاء. يضاف إلى ذلك أن النخب السياسية التي آل إليها قيام سلطة وطنية ونظام سياسي تمتعت بقدر من الشرعية السياسية ناجمة عن قيادتها معركة التحرر الوطني، وكانت قوة الدفع التي أطلقتها لحظة التأسيس والقيام، تكفي لكي توفر للدولة وسلطتها السياسية الحد الأدنى الضروري من شرعية ورضًا جمعي، إضافة إلى التغطية على كل عيوب النظام السياسي[20]. وبالتالي، إن مكوّنات المشروعية والشرعية السياسية في الوطن العربي تحمل في ذاتها بذور وظواهر أزمتها، وما دامت هذه الشرعية لا ترتبط بوضوح ومنهجية بمصدر عقلاني قانوني، يكون مصدرًا لسلطة سياسية قادرة على مواجهة ومعالجة معضلات اللحظة التاريخية الراهنة بعيدًا من مبررات ومصادر الشرعية السياسية المكرسة في الوطن العربي المعتمدة على التراث والتقاليد والقيادات الملهمة، فإن أزمة الشرعية ستستمر كمكوّن أساسي لأزمة السلطة السياسية، ومن هنا تبرز أهمية الوقوف على أزمة الشرعية السياسية ونتائجها.

خاتمة

في نهاية هذا البحث تنبغي الإشارة إلى أن أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي تكونت كنتاج لمرجعياتها الفكرية التي اتسمت بعدم التوازن وغياب العقلانية في المزاوجة بين مكوّناتها،

---

(19) أحمد بهاء الدين، **شرعية السلطة في العالم العربي** (القاهرة؛ بيروت: دار الشروق، 1984)، ص 9 ـ 10.

(20) عبد الإله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية** (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 82.

الأمر الذي يمكن من خلاله تحديد الإشكاليات المسؤولة عن أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي ونتاج هذه الأزمة، على النحو التالي:

ـ أدت الحالة الصراعية ما بين المكوّنات المرجعية للسلطة السياسية في الوطن العربي إلى اختلال ميزان العلاقة بين الحكام والمحكومين، لمصلحة الحاكمين سطوة وغلبة في مواجهة المحكومين.

ـ ترسيخ مظاهر تدلل على مدى الأزمة فغابت المشاركة السياسية الفاعلة كما تم المسّ بالحقوق والحريات وقضايا المواطنة والمجتمع المدني، وأصبح النموذج الرعائي ـ الزبوني هو ما يحدد طبيعة العلاقة بين الحكّام والمحكومين.

ـ ترسيخ عقيدة السطوة والغلبة والأشكال العنيفة في الاستيلاء على السلطة، في مرحلة لاحقة على اكتساب المشروعية والشرعية التي اتسمت بدورها بالالتباس المأزوم.

ـ عجز الفكر السياسي العربي عن التأطير العقلاني للسلطة السياسية في الوطن العربي، كنتاج لسيطرة الموروث على هذا الفكر، إضافة إلى محاولة هذا الفكر الاستناد إلى الفكر الحداثي الأوروبي المتسم بعقلانيته المفرطة من دون الأخذ في الحسبان السياقات التاريخية وطبيعة المجتمع الأوروبي المغايرة للسياقات التاريخية والمجتمع العربي.

وهكذا، من أجل المساهمة في تجاوز أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، لا بد من قراءة نقدية اختراقية تتسم بالعقلانية التاريخانية والعقلانية القانونية للمرجعيات الفكرية المكوّنة لهذه الأزمة. فالموروث العربي يجب نزع صفة القدسية عنه، وبخاصة في ما يتعلق بالنتاج البشري سواء الفكري أو الديني منه، إضافة إلى قراءة نقدية للتاريخ العربي وتمفصلاته وفقًا للسياقات الخاصة به، بحيث تعمل هذه القراءة النقدية على الحد من سطوة الماضي على الحاضر والمستقبل تأثيرًا وصناعة. أما في ما يتعلق بالمكوّن الثاني ممثلًا بالفكر الحداثي الأوروبي فهو أيضًا لا بد من التعامل معه كما هي الحال بالنسبة إلى الموروث العربي. إن تفكيك العلاقة بين المكوّنات الفكرية المرجعية لأزمة السلطة السياسية يسلتزم إبداع مكوّن آخر يتسم بالعقلانية الإبداعية التي تتوافق والسياقات الحالية للوطن العربي، إضافة إلى تماهيها مع خصائص المجتمع العربي وقدرتها على تطوير هذه الخصائص لمواجهة التحديات كافة، وهذه العقلانية الإبداعية تكون أعلى تأثيرًا وصناعة للحظات المفصلية في الوطن العربي من المكوّنات الأخرى.

تم العمل في هذا البحث على طرح الأفكار التي نعتقد أنها أسهمت أكثر فأكثر في إنتاج أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، وهذه الأفكار بطبيعة الحال قابلة للتطوير والبناء عليها، وذلك من أجل الإشتغال أكثر على تفكيك هذه الأزمة، وصولًا إلى تحقيق مبرر وجود السلطة السياسية وظيفيًا، والكشف عن التشوه البنيوي الذي أدّى إلى الانحراف الوظيفي للسلطة السياسية في الوطن العربي. وهذا البحث لم يصل إلى مرحلة الكمال والتنزيه عن النقد البناء لتصويب الأخطاء فيه من جانب المهتمين، فهو كحال أي بحث علمي يتسم بالإيجابيات وتعتريه السلبيات، ولكن الأهم هو الاستمرارية والمراجعة النقدية والبناء التراكمي في هذا المجال المعرفي، بما يفتح المجال أمام باحثين آخرين لتطوير هذا البحث في طريق تجاوز أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي □